

06.04.2016
بيروت، لبنان

نحو المفاوضات حول الاتفاقية العميقة والشاملة للتجارة الحرة لتونس

أصدرت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هذا البيان في سياق متابعتها للقرار الصادر عن لجنة التجارة الدولية في البرلمان الأوروبي والمتعلق بالمفاوضات حول الاتفاقية العميقة والشاملة للتجارة الحرة في تونس (المشار إليه في ما يلي بالقرار)¹ قبل انطلاق المفاوضات في الأسبوع الذي يبدأ في 18 أبريل/نيسان. وكانت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية التي تضم أكثر من 250 منظمة في 12 بلداً عربياً، تراقب آثار سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية وتدعو إلى وضع سياسات تخدم العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة والسلام.

ومن خلال هذا البيان، ندعو المسؤولين الأوروبيين إلى إعادة النظر في قرارهم بمتابعة العمل بالاتفاقيات العميقة والشاملة للتجارة الحرة بحجة أنها تعزز الازدهار في المنطقة، ونشدد على أن الحقوق الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للمواطنين في البلدان العربية ليست مصانة بالشكل المناسب في إطار الاتفاقيات العميقة والشاملة للتجارة الحرة. وفي ما يلي، تذكير² بشواغلنا الرئيسية:

1. في ما يتعلق بالآثار المحتملة للاتفاقيات العميقة والشاملة للتجارة الحرة على حقوق الإنسان:

- أشارت نتيجة تقييم أثر الاستدامة التجارية لتونس إلى أن الاتفاقيات العميقة والشاملة للتجارة الحرة قد تتسبب بانتهاك حقوق الإنسان عملياً، وذلك بشكل أساسي على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولا نزال نشعر بالقلق بما أن انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة لتنفيذ الاتفاقية العميقة والشاملة للتجارة الحرة يتعارض بشدة مع "السياسة التجارية والاستثمارية للاتحاد الأوروبي التجارة للجميع" المعتمدة حديثاً والتي تشير إلى الاتفاقيات التجارية باعتبارها "أدوات تعزز القيم الأوروبية حول العالم، ومنها التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والتجارة العادلة والأخلاقية ومكافحة الفساد"³. ونشير إلى أن إدراج بند حقوق الإنسان في

¹ <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//NONSGML+TA+P8-TA-2016-0061+0+DOC+PDF+V0//EN>

² انظر البيانات الصادرة سابقاً بما في ذلك:

- رسالة موجهة إلى العضو في البرلمان الأوروبي بيرند لانغ <http://www.annd.org/data/item/pdf/67.pdf>
- منظمات المجتمع المدني في المغرب والبلدان العربية تعرب عن قلقها إزاء الاتفاقية العميقة والشاملة للتجارة الحرة بين المغرب والاتحاد الأوروبي <http://www.annd.org/data/item/pdf/61.pdf> ورقة موقف
- الحوار الإقليمي الثالث حول الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، بيروت، 30-31 أكتوبر/تشرين الأول 2015 [http://www.annd.org/data/file/files/Outcome%20Document%20\(Thrid%20CSO%20meeting\).pdf](http://www.annd.org/data/file/files/Outcome%20Document%20(Thrid%20CSO%20meeting).pdf)

³ http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2015/october/tradoc_153846.pdf ص. 5

06.04.2016

بيروت، لبنان

نص الاتفاقية، كما يقترحه القرار، لن يعود بأي نتيجة ما لم توضع أولويات حقوق الإنسان والتنمية في صميم عملية اتخاذ القرارات والمفاوضات.

- نظراً للقيود التي يفرضها تقييم أثر الاستدامة التجارية، ندعو إلى إجراء تقييم شامل قائم على الحقوق، بما في ذلك للآثار المترتبة على سوق العمل، قبل بدء جولة المفاوضات الكاملة. يقر تقييم أثر الاستدامة التجارية بأن حقوق ستكون معرضة لضغوط تفوق ما ينص عليه النموذج، وذلك بشكل أساسي لأن نموذج التوازن العام القابل للحساب للتقييم، يفترض تنقل العمالة بين القطاعات ولا يأخذ في الاعتبار وجود اقتصاد غير رسمي في تونس. ولكن واقع العمالة لا يتماشى مع هذه الافتراضات، ويُعتبر تنقل اليد العاملة بين القطاعات أمراً صعباً كما يُعتبر الاقتصاد غير الرسمي تحدياً أساسياً في تونس. وتتراوح نسبة العمال التونسيين في الاقتصاد غير الرسمي بين 42 و50%.

II. في ما يتعلق بالآثار المحتملة للاتفاقيات العميقة والشاملة للتجارة الحرة على القطاعات

- يعترف القرار بأن الاتفاقيات العميقة والشاملة للتجارة الحرة قد تلحق الضرر ببعض القطاعات وتؤدي إلى اندثار قطاعات مهمة كقطاع التصنيع أو التعدين. ويعترف القرار أيضاً بإمكانيات قطاع الخدمات في تونس ويدعو إلى "استثمارات استراتيجية" وإلى وضع قائمة واضحة بالمجالات التي يرغب الأطراف في تقديم الالتزامات فيها في ما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية.
- يعتبر التنوع الاقتصادي أساساً للتنمية المستدامة في تونس. ويعتبر قطاع الخدمات أساسياً للتنوع والتحسين في سلسلة القيمة. ويشكل قطاع الخدمات 61.9%⁵ من الناتج المحلي الإجمالي التونسي وينخرط فيه 62% من القوى العاملة في القطاع الرسمي⁶. وتعتبر هذه القطاعات مهمة للاقتصاد التونسي؛ وتحريرها بموجب تعهد ملزم قد يحمل أثراً ضاراً على المساحة المتاحة للحكومة في السياسات، للسعي إلى تحقيق الأولويات الوطنية الديناميكية والاستراتيجية، كما أنه قد يقضي على النمو المحتمل للشركات والاستثمارات المحلية العاجزة في غالب الأحيان عن منافسة الشركات الأجنبية.
- ونشدد على أهمية تجنب التزامات تحرير قطاعات الخدمات الضرورية لتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والمياه.

<http://www.globalfairness.org/about-gfi/news-reports/latest-news/197-gfi-holds-conference-in-tunis-on-integrating-informal-sector-into-the-formal-economy>

<http://data.worldbank.org/indicator/NV.SRV.TETC.ZS>⁵

http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/tunisia_report/the_unfinished_revolution_eng_chap8.pdf⁶

06.04.2016

بيروت، لبنان

- يجب ألا تشمل الاتفاقيات العميقة والشاملة للتجارة الحرة أحكاماً بشأن آلية تسوية النزاع بين الدولة والمستثمر. وكما أظهرت⁷ تجربة الاتحاد الأوروبي، فإن معارضة تسوية النزاع بين المستثمر والدولة أمر بدهي، نظراً إلى الآثار المترتبة على الحق السيادي للدولة في إحقاق المصلحة العامة. ويجب ألا تسهم الاتفاقيات العميقة والشاملة للتجارة الحرة في إدامة هذا النظام المنقوص. وفي حين أن الاستثمارات الأجنبية تغلب دوراً أساسياً في النمو في تونس، من المهم التذكير بأن الدراسات التجريبية أظهرت عدم وجود رابط مباشر بين حماية الاستثمارات وجذب الاستثمارات. ويجب أن يعكس محتوى الفصل المحتمل المعني بالاستثمار، التوازن بين حقوق المستثمرين ومسؤولياتهم ويركز على حماية المستثمرين والاستثمارات التي أثبتت فعاليتها في التنمية والعلاقات الاقتصادية بين الدول الأطراف.

III. في ما يتعلق بالشفافية خلال المفاوضات وبدور منظمات المجتمع المدني

- نشدد على تضامننا وموافقنا على البيانات الصادرة عن المجتمع المدني سابقاً بشأن هذه المسألة⁸، وندعو المسؤولين من المفوضية الأوروبية والسلطات التونسية إلى معالجة الشواغل التي أثّرت قبل مواصلة المفاوضات.
- نحن نعتبر أن الشفافية والشمولية والمشاورات المفتوحة أمور أساسية كما يعترف به القرار أيضاً. ومع ذلك، ندعو المسؤولين الأوروبيين لضمان تجاوز هذه المفاوضات كونها مجرد إحصاء هامشي يدعو المواطنين إلى الإجابة على مجموعة أسئلة عبر شبكة الإنترنت لا تؤخذ بالضرورة في الاعتبار لدى إعداد المفاوضات، إلى حوار واستشارات شاملة حول سياسات التجارة والتنمية المنفذة في إطار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، تضمن المشاركة الدائمة في مختلف مراحل المفاوضات والحصول على المعلومات بالطريقة الملائمة وفي الوقت المناسب.
- نرحب بالافتراحات المردجة في القرار، بما في ذلك، الاقتراح المتعلق بإنشاء موقع إلكتروني لنشر المعلومات ونشر النص النهائي للمفاوضات في ثلاث لغات، ولكننا نشدد على أن هذه الخطوات تبقى غير كافية لتحقيق المشاركة الفعالة. ويُعتبر عقد حوار وطني لأصحاب المصالح المتعددين من قبل السلطات

⁷ يجدر التذكير بأن مواطني الاتحاد الأوروبي يعارضون بشكل صارم تسوية النزاع بين الدولة والمستثمر في إطار شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي. وأظهرت استشارة أطلقت على الإنترنت استجابةً لشواغل المواطنين وانتقاداتهم أن 97 في المئة من الإجابات تعارض تسوية النزاع بين الدولة والمستثمر.

⁸ بيان المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية متوفر على <http://www.annd.org/data/item/pdf/380.pdf>

06.04.2016

بيروت، لبنان

الأوروبية والتونسية أساسياً ويجب أن يستند إلى تقييم دقيق للتنفيذ وللنتائج المحققة في إطار اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس.

- كما يشير إليه القرار، ندعو المسؤولين في الاتحاد الأوروبي إلى عقد المؤتمر العاشر لوزراء التجارة في الاتحاد من أجل المتوسط المؤجل منذ فترة طويلة. ويجب أن يشارك في هذا الاجتماع وزراء التجارة من جانبي البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن جميع الوزراء المعنيين الآخرين لا سيما وزراء العمل والتنمية. ويجب أن يشكل الاجتماع منصة لتبادل الدروس المستفادة من المفاوضات بين مختلف البلدان العربية⁹ وتقويم نتائج تقييمات الأثر القطاعية والقائمة على الحقوق المنفذة ولتعزيز التعاون من أجل ضمان تحقيق منافع متبادلة بموجب "التجارة للجميع".

الموقعون:

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

تجمع المؤسسات الاهلية لبنان

التجمع النسائي الوطني الديمقراطي لبنان

جمعية الامل العراق

الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي موريتانيا

هيئة تنسيق الجمعيات الاهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان

بيت اطفال الصمود لبنان

مركز الجندر للبحوث والتدريب السودان

⁹ في يونيو/حزيران 2014، نفذت المغرب جولة خامسة من المفاوضات بشأن الاتفاق المعلق لإجراء تقييم للأثر المحتمل لإبرام اتفاق حول عدد من القطاعات الاقتصادية.